

توصية بتوزيع 7.7% نقداً و5.5% منحة.. و25.4 فلساً ربحية السهم

## 65 مليون دينار أرباح «برقان» خلال 2017

قوي ومستمر انعكس في 2017 من خلال جودة الأرباح وتقليل الاعتماد بشكل ملحوظ على الإيرادات غير المكررة».

وأوضح العجيل ان «جميع بنوكنا التابعة تحقق الربحية وتستمر بالنمو وتحظى بمعدلات رأس مالية قوية، فالعمليات الدولية تساهم الآن بنسبة 45% من الدخل التشغيلي للمجموعة، وتدل جميع المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة على استمراريتنا بالمضي قدماً في الاتجاه الصحيح».

وبهذه المناسبة، اغتنم العجيل الفرصة بالتقدم بالشكر للعملاء والمساهمين على تفهمهم، وكذلك لبنك الكويت المركزي على دعمهم، كما شكر فريق الإدارة التنفيذية على قيادتهم، وتفهمهم الممتاز للإستراتيجية العامة، وموظفينا على دعمهم المستمر والتزامهم».

4.3% نمو القروض

والسلفيات إلى 4.4

مليارات دينار

1.1% زيادة الودائع

إلى 4.2 مليارات



8% نمو الأرباح

التشغيلية إلى 130

مليون دينار

الهادفة للاستخدام الأمثل لرأس المال واحتساب وإدارة المخاطر وكفاءة التشغيل، فتمكن البنك من تحقيق نمو في القروض والسلفيات في 2017 على أساس سنوي بنسبة 4.3%، بالإضافة إلى تخفيض نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استبعاد التأثير من احتساب الضمانات العقارية).

وأيضاً تم تحقيق تحسن مستمر في جودة الأصول حيث انخفضت وبشكل ملحوظ نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى 2.7% للمجموعة ككل وإلى 1.8% للبنك برقان الكويت (العمليات المحلية). وبلغت نسبة كفاية رأس المال 16.2%، كما في 31 ديسمبر 2017. واعد البنك خلال 2017 إلى الاستثمار الجاد في تقوية قدراته لإدارة المخاطر والالتزام والتحكم».

وأضاف: «إن قوة قدراتنا التشغيلية تسفر عن أداء

نسبة القروض المتعثرة 2.7%

نسبة كفاية رأس المال 16.2%

ربحية السهم 25.4 فلس

العائد على حقوق المساهمين 12.5% الملموسة

وتعقباً على النتائج المالية، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة بنك برقان ماجد العجيل: «بالرغم من استمرارية الظروف الصعبة المحيطة بالبيئة التشغيلية عالمياً وإقليمياً ومحلياً، أحرز الفريق التنفيذي تقدماً كبيراً في المبادرات الرئيسية

لتصل إلى 2.7% مع تغطية بنسبة 155% وانخفاض تكلفة الائتمان إلى 0.9%. وأضاف البيان أن القروض والسلفيات نمت بنسبة 4.3% على أساس سنوي لتصل إلى 4.4 مليارات دينار، بينما نمت ودايع العملاء 11% لتصل إلى 4.2 مليارات دينار.



ماجد العجيل

العجيل: جميع

بنوكنا التابعة تحظى

بكفاية رأس مال



قوية

أعلنت مجموعة بنك برقان في بيان صحفي أمس عن النتائج المالية للعام 2017، حيث أظهرت النتائج فعالية خطة تركيز البنك الهادفة إلى تحسين العوائد للمساهمين، وعلى جودة الأرباح والكفاءة التشغيلية وعلى مواصلة تحسين جودة الأصول، حيث بلغ صافي الربح المعلن 65.2 مليون دينار، في حين بلغت ربحية السهم 25.4 فلساً، وبلغ صافي الربح الأساسي (باستثناء المخصصات الاحترازية وبعد احتساب تكلفة سندات AT1) نحو 76.2 مليون دينار، وعليه بلغ العائد على حقوق المساهمين الملموسة 12.5%، بينما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% و5% أسهم منحة. وسجلت الإيرادات التشغيلية للمجموعة نمواً مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق لتصل إلى 239.4 مليون دينار، وتحسنت الكفاءة التشغيلية مع

توصية بتوزيع 8.7% نقداً

## 104 ملايين دولار أرباح

«جي إف إنش» خلال 2017



هشام الرئيس



الشيخ أحمد آل خليفة

مليون دولار، مسجلة انخفاضاً إذ بلغت قيمتها 124.8 مليون دولار، وارتفع إجمالي الأصول من 3.3 مليارات دولار في 2016 إلى 4.1 مليارات دولار في 2017. واختتمت المجموعة العام بمعدل ملاءة مالية بلغت نسبته 17.36%، ومعدل عائد على حقوق المساهمين بنسبة 9.1%.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة مجموعة جي إف إنش المالية الشيخ أحمد آل خليفة: «نحن سعداء بهذا الأداء القوي والربحية العالية التي سجلتها المجموعة خلال 2017 والتي من جديد تعكس تأكيد السوق للوضع المالي القوي والتقدم الذي حققته مجموعة جي إف إنش».

واستطرد بالقول: «تماشياً مع هذه النتائج وسياسة توزيع الأرباح التي تتبناها المجموعة، نعلن عن توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للسادة المساهمين بنسبة 8.7%، بموجب موافقة الجمعية العمومية للمساهمين والجهات الرقابية التي تخضع لها المجموعة. وتعكس هذه العوائد المرتفعة التي حققتها المجموعة لمساهمينها التزامنا بتعزيز قيمة العوائد على الاستثمارات، وسوف نستمر على هذا النهج خلال عام 2018».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للمجموعة هشام الرئيس: «لقد حرصنا دوماً على الحفاظ على مكانة مجموعة جي إف إنش كأحد كبار اللاعبين في القطاع المالي وتطوير البنية التحتية بالمنطقة. وركزنا خلال 2017 بشكل ملحوظ على تنفيذ عمليات خارج مهمة لعملائنا من الاستثمارات في البنية التحتية والصناديق الاستثمارية بالولايات المتحدة الأمريكية».

واختتم الرئيس: «انطلاقاً من أدائها المميز ووضعها المالي القوي، تتطلع مجموعة جي إف إنش إلى تحقيق عام آخر من النجاح، حيث سنستهدف خوض قطاعات وأسواق إستراتيجية جديدة، إضافة إلى التخرج من بعض استثماراتها المباشرة».

أعلنت مجموعة «جي إف إنش» المالية في بيان صحفي أمس عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، حيث سجلت خلال العام ربحاً صافياً يؤول إلى المساهمين بقيمة 104.2 ملايين دولار، مقارنة بـ 217.2 مليون دولار في 2016، مع تحقيق ربح صافٍ موحد بقيمة 103.2 ملايين دولار، مقارنة بنحو 233.05 مليون دولار في 2016.

وفي الواقع الفعلي، تعكس هذه النتائج النمو السنوي الذي تحققته المجموعة على كافة محاور أنشطتها وذلك مع استبعاد الدخل البالغ قيمته 464 مليون دولار الذي تحقق لمرّة واحدة نتيجة للتسوية القضائية التي تمت لصالح المجموعة خلال الربع الأخير من 2016.

وبلغت قيمة إجمالي الإيرادات الموحدة للمجموعة 211.65 مليون دولار، مقارنة بـ 115 مليون دولار في 2016، مع استبعاد مكاسب الاسترداد التي تحققت لمرّة واحدة في عام 2016. والبالغ قيمتها 464 مليون دولار. وأضاف البيان أن هذه النتائج تعكس زيادة كبيرة في الإيرادات بنسبة 84% سنوياً، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الدخل المرتفع المحقق من نشاط الصيرفة الاستثمارية وعمليات التخارج وتوظيف الاستثمارات.

وتمشياً مع استراتيجيتها المستهدفة، حققت مجموعة جي إف إنش المالية عمليات تخرج ناجحة لعملائها بلغت 1.2 مليار دولار خلال العام، من خلال التخرج من استثماراتها في البنية التحتية وأصول سكنية بالولايات المتحدة الأمريكية في هيوستن وأتلانتا. وبلغت قيمة إجمالي المصروفات التشغيلية للعام 99.18

تقرير الموازي دوت كوم لعام 2017

## 457 مليون دينار قيمة

تداولات الشركات غير مدرجة

الشهر	عام 2017		عام 2016	
	الكمية (سهم)	القيمة (د.ك)	الكمية (سهم)	القيمة (د.ك)
يناير	406,750,092	43,186,871	528,530,596	27,473,520
فبراير	579,892,781	73,027,510	295,970,521	10,206,132
مارس	980,112,171	73,194,278	413,356,078	44,599,836
أبريل	1,138,689,145	45,435,819	470,498,538	31,726,218
مايو	401,587,364	39,389,221	996,621,306	98,320,055
يونيو	221,023,128	19,702,094	232,158,130	16,698,889
يوليو	208,307,507	31,084,343	184,859,437	15,927,011
أغسطس	239,188,580	7,135,868	408,808,729	24,049,379
سبتمبر	305,212,108	17,971,660	149,880,045	13,636,698
أكتوبر	702,576,744	24,753,484	296,199,988	16,102,409
نوفمبر	1,730,100,992	46,258,037	183,383,399	7,277,724
ديسمبر	1,411,636,896	35,979,693	787,741,597	47,496,446
الإجمالي	8,425,077,508	457,118,878	4,948,008,364	353,514,317

على حصة تبلغ نسبتها 20.1% من السالمة جروب لتتضمن المشاريع بقيمة 9.4 ملايين دينار لتزيد نسبة ملكيتها فيها إلى 81%.

ورفع بيت التمويل الكويتي ملكيته في مستشفى السلام الدولي إلى 100% عن طريق الاستحواذ على حصة

بلغت 20.86% من مستشفى السلام بقيمة 20 مليون دينار، واستحوذت شركة سندر القابضة على حصة بلغت نسبتها 22% من إجمالي أسهم شركة تداول العالمية لبيع الأسهم بقيمة 3.65 ملايين دينار وبذلك استحوذت عليها بنسبة 100%. كما استحوذت شركة المعادن والصناعات التحليلية على نسبة 35% من إجمالي أسهم شركة ميتالكس للطاقة وبذلك زادت نسبة ملكيتها فيها إلى 100%.

والقريين لصناعة الكيماويات البترولية على 58.76% من إجمالي أسهم شركة إنشاء القابضة بقيمة 8 ملايين دينار، كما استحوذت شركة المعادن الوطنية القابضة على حصة تبلغ 50.57% من إجمالي أسهم شركة الصناعات الوطنية لمواد البناء، كما استحوذت شركة المباني على 60% من شركة شمول القابضة بقيمة 8.4 ملايين دينار.

وتم استحواذ مجموعة استثمارية على حصة بلغت

على حصة تبلغ نسبتها 20.1% من السالمة جروب لتتضمن المشاريع بقيمة 9.4 ملايين دينار لتزيد نسبة ملكيتها فيها إلى 81%.

ورفع بيت التمويل الكويتي ملكيته في مستشفى السلام الدولي إلى 100% عن طريق الاستحواذ على حصة

بلغت 20.86% من مستشفى السلام بقيمة 20 مليون دينار، واستحوذت شركة سندر القابضة على حصة بلغت نسبتها 22% من إجمالي أسهم شركة تداول العالمية لبيع الأسهم بقيمة 3.65 ملايين دينار وبذلك استحوذت عليها بنسبة 100%. كما استحوذت شركة المعادن والصناعات التحليلية على نسبة 35% من إجمالي أسهم شركة ميتالكس للطاقة وبذلك زادت نسبة ملكيتها فيها إلى 100%.

والقريين لصناعة الكيماويات البترولية على 58.76% من إجمالي أسهم شركة إنشاء القابضة بقيمة 8 ملايين دينار، كما استحوذت شركة المعادن الوطنية القابضة على حصة تبلغ 50.57% من إجمالي أسهم شركة الصناعات الوطنية لمواد البناء، كما استحوذت شركة المباني على 60% من شركة شمول القابضة بقيمة 8.4 ملايين دينار.

وتم استحواذ مجموعة استثمارية على حصة بلغت



زيادة ونيرة الاستحواذات

وأهم أسباب هذه الزيادة هي زيادة الاستحواذات التي قامت بها مجموعات استثمارية على شركات غير مدرجة وجاءت هذه الاستحواذات إما على كامل الشركة أو نسب مؤثرة فيها، ومنها استحواذ شركة الفوز لاستثمار على 99.9% من إجمالي أسهم شركة الربايعة للوساطة المالية بقيمة 4.5 ملايين دينار واستحوذت شركة مينا العقارية على كامل أسهم شركة رأسمال القابضة، واستحوذت مجموعة السابير القابضة على حصة تبلغ نسبتها 52% من شركة الرابي القابضة، كما شهد عام 2017 استحواذ شركة المباني المتحدة على حصة بلغت 39.17% من شركة إنشاء القابضة بقيمة 5.12 ملايين دينار، واستحوذت شركة الاستثمارات الوطنية على حصة تبلغ 25% من إجمالي أسهم شركة مينا كابيتال القابضة بقيمة 3.9 ملايين دينار لترتفع ملكية الاستثمارات الوطنية في مينا كابيتال القابضة إلى 46.59%، كما استحوذت الشركة التجارية العقارية

24 شركة مقفلة جديدة تأسست في 2017

253.7 مليون دينار رؤوس أموال الشركات المعلن عن تأسيسها

تصفية 15 شركة مساهمة غير مدرجة العام الماضي مقارنة بـ 29 شركة في 2016

## «الوطني»: التضخم في الكويت لأدنى مستوى في 13 عاماً

وفي المقابل ارتفعت الأسعار الأخرى بصورة قوية في ديسمبر، نتيجة لتسارع أسعار منتجات العناية الشخصية بواقع 8.6% على أساس سنوي. وتراجع نمو تكاليف الخدمات غير المنزلية بصورة ملحوظة، إذ تراجع التضخم في أسعار الخدمات باستثناء خدمات المسكن إلى 1.5% على أساس سنوي، لتبلغ بذلك نصف وتيرتها المسجلة في نوفمبر البالغة 7.3% ويأتي معظم هذا التباطؤ في التضخم نتيجة تراجع أسعار كل من الخدمات الصحية والنقل والمواصلات والمواد الغذائية.

والشروبات المحلية في ديسمبر 2017 بواقع 0.2% على أساس سنوي، محافظة على ذات الوتيرة خلال معظم العام 2017. وقد يؤدي التسارع في أسعار المواد الغذائية العالمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية هذا العام. وتراجعت أسعار قطاع التجزئة المرتبطة بخدمات المسكن، الأمر الذي يعود جزئياً إلى استمرار تراجع في الأسعار بشكل عام خلال ديسمبر. فقد تراجعت أسعار المفروشات المنزلية وخدمات الصيانة المنزلية إلى ما دون 2% في ديسمبر الماضي وذلك لأول مرة منذ نوفمبر 2016.

اعتدالاً مقارنة بالعامين الماضيين. وشهد قطاع العقار تباطؤاً ملحوظاً في العامين 2015 و2016، بينما تزايدت شواغل الشقق، مما سبب في فرض ضغوط على أسعار الإيجارات. وتراجع المؤشر الثانوي في ديسمبر 2017 بواقع 0.6% على أساس سنوي. ويعتبر ذلك تراجعاً بسيطاً مقارنة بالعام الماضي وذلك نتيجة تعافي نشاط قطاع العقار السكني الذي قد ينعكس جلياً على الإيجارات. وتوقع التقرير أن يبدأ التضخم في أسعار المواد الغذائية في الصعود تماشياً مع تسارع أسعار المواد الغذائية العالمية. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية

في ديسمبر. وأضاف التقرير أن تباطؤ التضخم في ديسمبر جاء نتيجة تراجع تكاليف خدمات المسكن وركود أسعار المواد الغذائية، في حين استمرت الإيجارات السكنية بالتراجع، بينما ظلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات بالركود لتصل إلى 1.1% على أساس سنوي. كما تراجعت أيضاً الأسعار الأساسية إلى 2.8% على أساس سنوي تماشياً مع تباطؤ أسعار السلع الاستهلاكية المرتبطة بخدمات المسكن كالفرشوات المنزلية. واستمرت أسعار خدمات المسكن بتسجيل المزيد من التراجع في ديسمبر، إلا أن التراجع جاء أكثر

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن التضخم في مؤشر أسعار المستهلك شهد تباطؤاً ملحوظاً في العام 2017 ليصل إلى متوسط 1.5% خلال العام، مسجلاً أقل مستوياته منذ 13 عاماً، حيث ارتفع التضخم في نهاية 2016 تماشياً مع ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات نتيجة رفع أسعار الوقود خلال ذلك العام، ما دفع متوسط معدل التضخم إلى 3.5%. كما تسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية وتراجع تكاليف خدمات المسكن في تدني التضخم منذ ذلك الحين. وظلت وتيرة التضخم هادئة في نهاية العام لتتراجع إلى 1.1% على أساس سنوي